

بيان صحفي

اقتصاد غزة يقترب من الانهيار الكامل: الظروف المعيشية في القطاع في تدهور مستمر تاركة خلفها سكان القطاع وحيدون ومن بين أكثر سكان العالم فقرا وهشاشة

غزة- 12 يوليو 2017، يعاني القطاع الخاص في غزة والذي يعتبر الوقود المستقبلي لأي تطور اقتصادي محتمل من عجز سببه الحصار والقيود المفروضة على الحركة والوصول الى المصادر الطبيعية والأسواق والحروب المدمرة المتكررة، وذلك بحسب تقرير عن الانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في غزة بتأليف د. محمد سمهوري.

التقرير المعنون "ثلاث أعوام بعد حرب غزة 2014- ما بعد البقاء: تحديات التعافي الاقتصادي والتنمية طويلة الأمد" يقدم تحليلا للتحديات الرئيسية التي مازالت تهيم على بيئة الأعمال في قطاع غزة بعد ثلاث أعوام من الحرب، ويقدم التقرير أيضا منهجا جديدا لدعم القطاع الخاص في غزة لتحقيق التنمية وليس فقط للنجاة والتعافي.

متحدثا خلال إطلاق التقرير، أشار السيد روبرتو فالنت الممثل الخاص للمدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى أنه لا يجب أن يُنظر لغزة على أنها عبء انساني، ولكن على امكانياتها التنموية التي يقودها سكانها المبدعين والصامدين. وقد أضاف "نسبة البطالة في قطاع غزة هي من أعلى النسب في العالم وما يقارب من 60% من شبابها عاطلين عن العمل. يوضح التقرير أنه ما لم يتم العمل على حل سياسي يوقف التدهور الاقتصادي والمعيشي الحاصل في غزة منذ عقد من الزمن، فإن أي دعم من المجتمع الدولي سوف يبقى عاجزا عن تلبية التوقعات المناطة به وسيكون بمثابة اسعاف أولي بلا تأثير مستدام. أما التكلفة الانسانية لهذا الوضع فيتحملها أصحاب الأعمال والعمال والنساء والأطفال وسكان القطاع الذي لا يزالون مصدومين جراء الصراع. هم وحدهم من ليس لديهم القدرة على الوصول الى الكهرباء والماء وخدمات الصحة والصرف الصحي وغيرها."

بعد ثلاث أعوام من حرب غزة 2014، ورغم التقدم في تأهيل البنية التحتية والاسكان، لا زالت عملية اعادة الاعمار والتعافي تسير ببطء عما هو مخطط له بسبب القيود المفروضة ونقص التمويل. لا زال القطاع الخاص في غزة يتعافى من الضرر والخسائر الواسعة النطاق التي تقدر ب 3.1 مليار دولار امريكي، ولا زالت معظم المنشآت الاقتصادية المدمرة في قطاعي الزراعة والصناعة تقف كما هي على حالها تنتظر اعادة الإعمار والتأهيل.

كما يوضح التقرير أن اقتصاد غزة عانى من ركود شديد خلال العشر أعوام الماضية، مع معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الاجمالي خلال العقد الماضي لا يتجاوز 1.44% بينما تزايد عدد سكان قطاع غزة بنسبة 38.4% خلال نفس الفترة الزمنية. وحسب التقرير، فإنه يتوجب أن يزيد نمو الناتج المحلي الاجمالي من أجل تقليل نسبة البطالة، والتي وصلت حاليا الى 40.6%، بين السكان وتحسين ظروفهم المعيشية.

ووفقا للتقرير، ان التغلب على التحديات المنصوص عليها يعتمد على حل المعوقات السياسية التي تشكل سببا جذريا خلف أزمة قطاع غزة. ان اعلان التقدم في جهود التعافي واعادة الاعمار سيمنح سكان القطاع فرصة للاستثمار في حياتهم وخلق تنمية مستدامة طويلة الأمد في مجتمعهم. كما أن الظروف الحالية في قطاع غزة تتطلب بشكل عاجل اتخاذ خطوات ضرورية من أجل ابطاء ومن ثم وقف وأخيرا عكس الانحدار الحاصل في اقتصاد غزة، وتوقعت الأمم المتحدة مسبقا أن غزة لن تكون مكانا يصلح للعيش بحلول عام 2020.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب: دانية درويش، مسؤولة الاعلام والاتصال، هاتف: 2-972-6268229 + - البريد الإلكتروني: danial.darwish@undp.org. لمزيد من المعلومات حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني <http://www.ps.undp.org>

يُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإشراك كافة الأفراد في المجتمع وعلى اختلاف شرائحهم في بناء دول قادرة على مواجهة الأزمات ودعم وقيادة التنمية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الأفراد جميعاً. ومن خلال التواجد على الأرض في أكثر من 170 دولة وإقليم، تساعد في تكوين صورة عالمية ورؤية محلية تسهم في تحسين الظروف المعيشية وبناء دول قوية تواجه كافة الصعوبات.